سيناريو (التأهيل المشروط) للعراق كبديل للاحتواء او الاسقاط

على خلفية تصاعد وتائر الانفتاح على العراق من قبل عدد متزايد من الدول العربية والاقليمية والعالمية، يطرح في الدوائر السياسية وفي عدد من مراكز البحث المختصة في الولايات المتحدة واوروبا السؤال التالي: ماهي امكانية وتأثير تأهيل العراق وعودته للمسرح السياسي الاقليمي والدولي؟ كما ان طرح هذا السؤال لايستثني بقاء النظام وبالذات رأسه من جملة الاختيارات المتاحة.

على الصعيد العربي

بأستثناء الكويت والسعودية لم يعد هناك فيتو عربي على تأهيل بغداد وان اختلفت الدول العربية في دوافعها وفي درجة الانفتاح. فقطر وعمان والامارات مدت يد العون المادي للعراق تحت خانة "انهاء المعاناة الانسانية" للشعب العراقي بأمل عودة العراق كطرف ضروري للتوازن الاستراتيجي في الخليج. والانفتاح المصري اخذ شكلا تجاريا توج مؤخرا (21/3/97) ببدء اجتماعات الدورة الاولى للجنة التعاون الاقتصادي والصناعي المصري-العراقي في القاهرة، كما شارك العراق للمرة الاولى في سوق القاهرة الدولي الثلاثين. وفي الوقت الذي ترفض السلطات المصرية التعامل مع المعارضة العراقية وجهت الدعوة لممثلي الحزب الديمقراطي الكردستاني للتشاور في القاهرة، ومن المعروف ان قيادة البارزاني هي الاكثر استعدادا للحوار مع بغداد.

ان عودة العراق ضعيفا وبحاجة لمصر يكرس الزعامة المصرية الجديدة في العالم العربي من جهة، ويستجيب لمشاعر الشارع المصري وهكذا تكون مصر نجحت مرتين: الاولى عندما ساهمت في ضرب العراق بتعاونها مع قوى التحالف فكافأتها واشنطن باعفائها من ديون تجاوز 7 مليارات دولار، والثانية في المساهمة في تأهيل بغداد بما جعل الاخيرة تعلن اعطاء مصر الاولوية في العقود الاقتصادية والعمالة الاجنبية.

وتعثر المسار السوري-الاسرائيلي للسلام، وخوف سورية من احكام الطوق علها بتغيير في العراق لصالح امريكا دفعها للتلويح اكثر من مرة بتأهيل النظام، الامر الذي يفسر قول نائب رئيس الوزراء العراقي طارق عزيز في كلمة امام اجتماع الاحزاب الاشتراكية في البرلمان الاوروبي (19/3/1997) في بروكسل: "ان التطور ليس بالضرورة دراماتيكيا لكنه تغير ايجابي في المناخ السياسي انهى الحملات الاتهامية والاعلام المضاد وأرسى اسساً جديدة لعلاقة طبيعية بين بلدين شقيقين قابلة للتطور".

ان مناخ تنقية الاجواء العربية للوقوف بوجه التصلب الاسرائيلي خدم نهج الانفتاح على العراق، حيث لقت مبادرة سورية الاخيرة لعقد قمة عربية شاملة يحضرها العراق استجابة شاملة بأستثناء الكويت التي ترفض اي

مشاركة عراقية. هذا وان الحذر السوري من سياسة تركيا المائية والحاجة لترتيب وضمان خلافة الاسد تجعل من تطبيع العلاقة مع العراق خطوة في تحييد احد اهم مراكز التآمر التقليدية على الزعامة السورية.

وجاءت استقالة حكومة الكباريتي التي دشنت المواجهة ضد النظام العراقي، ومجيء حكومة برئاسة المجالي خطوة لصالح عودة العلاقات بين عمان وبغداد التي وصفها طارق عزيز (19/3/97) قائلا: "ان مرحلة التعثر والبرود في العلاقات التي سادت في الماضي، انتهت وان العلاقات مع الاردن طبيعية والتبادل التجاري يمضي في الطريق المرسوم".

على الصعيد الاقليمي : ايران وتركيا

ان سياسة ايران تجاه العراق ليست احادية البعد، بل محكومة ،اضافة للعامل الداخلي، بمنظومة العلاقات الايرانية الخليجية والاقليمية والدولية بما اسبغ على سياسة ايران نهجا واقعيا براغماتيا. فايران التي تريد طمأنة دول الخليج العربية بتأكيد نواياها السلمية، لايمكن ان تسمح لنفسها ان تكون اداة التغيير في العراق لما في ذلك من تعزيز لمخاوف دول الخليج التي تعمل ايران على ازالتها. وان استقبالها مؤخرا للرجل الثاني في الحزب الديمقراطي الكردستاني السيد نيتشروان البارزاني، ورفضها الاستجابة لنداءات الطالباني بدعمه في مشروع للانقضاض على مراكز المعارضة الايرانية -مجاهدي خلق- في منطقة الخالص والعظيم، تصب في هذا النهج.

واذا كانت ايران لاتريد ان تكون اداة التغيير في العراق، فانها بذات الوقت لاتريد للعراق استرجاع عافيته دون تغيير في نهجه، ومن هنا فرصة طهران للعب دور المرجح (عبر نفوذها في جنوب العراق وشماله) في اي معادلة سياسية تمس مستقبل العراق، وبهذا المعنى قد تصبح ايران حريصة على لعب ورقة تأهيل بغداد ضمن ضوابط بما لايجعل العراق سببا لـ "تخويف دول الخليج" من جهة او "حماية" ذات الدول من "خطر" ايراني. ان سياسة التأهيل المحدود والمحسوب قد تكون كفيلة بذلك. واخيرا، حرص ايران على نجاح انعقاد القمة الاسلامية المرتقبة في طهران سيصب في منحى الاعتدال.

اما بالنسبة الى تركيا فان اسقاط النظام العراقي لم يكن على اجندة الحكومات التركية باستثناء فترة قصيرة في عهد الرئيس الراحل اوزال، ولتركيا كل المصلحة باعادة تأهيل العراق اقتصاديا بما يساعد تركيا على تحقيق مكاسب نفطية وتجارية تعوض خسارتها التي تزيد عن 27 مليار دولار. اما على الصعيد السياسي فان القيود التي فرضت على العراق من قبل مجلس الامن الدولي ستبقيه ضعيفاً بما لايهدد مصالح تركيا بل يبقيه بحاجة لها، وما حققته تركيا على الارض في شمال العراق خلال السنوات الست الماضية، جعلها صاحبة نفوذ حقيقي يفرض على بغداد التعامل مع انقرة من منطلق الحاجة لها لحل المشكلة الكردية عبر التفاوض مع بغداد، كما ان لرضا تركيا ثمنا قد تدفعه بغداد في

طريقة تعاملها مع تركمان العراق او في قضايا المياه المتنازع عليها. بهذا المعنى يصبح تأهيل العراق ورقة سياسية وضرورة اقتصادية بالنسبة لتركيا.

على الصعيد الدولي . . الخيارات الامريكية

اما على الصعيد الدولي فبأستثناء الولايات المتحدة وبريطانيا ليس هناك طرف دولي معارض لتأهيل العراق ضمن حرفية وليس تأويل قرارات الامم المتحدة. ولكن تبقى الولايات المتحدة هي الطرف الحاسم في مستقبل اعادة تأهيل العراق، مستخدمة في ذلك قرارات مجلس الامن كأداة في سياستها الخارجية تجاه العراق. وبدون شك تخبط السياسة العراقية خدم النهج الامريكي في استمرار الاحتواء خلال السنوات الست الماضية، كما ان اولوية المصالح الثنائية للدول الكبرى والاقليمية مع الولايات المتحدة تجعلها تتردد في خرق الحصار الاقتصادي المفروض على العراق.

قد يكون السيناريو الامثل بالنسبة لواشنطن هو زوال صدام حسين من الصورة مع مجيء بديل فاعل يستجيب للمصالح الغربية (النفط واسرائيل) قادر على مسك البلاد دون السقوط في حالة من الفوضى والانقسام مما يورط الغرب في يوغوسلافيا ثانية، ولكن تطورات السنوات الست الماضية اثبتت عجز المعارضة العراقية على الخارج من تحقيق ذلك، كما ان الضغوط الاقتصادية والحصار لم يؤديا الى ثورة الجياع او الى انقلاب عسكري او انقلاب القصر المنشود.

ان من ثوابت السياسة الامريكية تجاه العراق الحفاظ على وحدة العراق خوفا من البلقنة، وتعطيل قدرة العراق على تهديد جيرانه الخليجيين مع ضمان تدفق النفط للخارج، وهذا ما حققته سياسة "الاحتواء" كما ذكر انطوني ليك في رده على اسئلة اعضاء لجنة الاستخبارات في مجلس الشيوخ عندما كانوا ينظرون في ترشيحه لمنصب رئاسة الـ C.I.A، حيث قال (12/3/1997): "اذكر قبل اربع سنوات كيف كان الناس يقولون لنا اننا لن نستطيع ابقاء العقوبات على صدام حسين لاربع سنوات، ولكن بفضل النشاط الجيد الذي قامت به مندوبتنا انذاك السفيرة مادلين اولبرايت، وثبات حكومتنا وبريطانيا وغيرهما، فقد حافظنا على العقوبات، وعلينا الابقاء عليها ما دام صدام حسين يشكل خطراً على الاخرين في الخليج وعلي جيرانه"، واضاف "مادام صدام في الحكم علينا ان نستمر بموقفنا وان نحافظ على سياسة مطلقة وحازمة لاحتواء العراقيين داخل حدودهم، ولان نفعل ما نستطيعه عبر العقوبات لمنع صدام حسين من بناء اسلحة دمار شامل جديدة وقمع شعبه".

ولكن مرور اكثر من ست سنوات على استمرار الوضع الراهن في العراق وايران دون تغيير في اي من الدولتين، وبقاء منطقة الخليج في حالة من القلق المستمر رغم هزيمة العراق في حرب الخليج الثانية، وضغوط المصالح الدولية والاقليمية على واشنطن، وحالة التآكل التدريجي للحصار الاقتصادي على العراق، كل هذا اخذ يضغط تدريجيا على

واشنطن لمراجعة سياستها، والسؤال الكبير الذي يلح بأذهان الدوائر الدولية: ماذا لو مات او قتل صدام حسين فجأة؟ هل هناك بديل عراقي مقبول جاهز لاستلام السلطة بفاعلية؟ ماذا لو فتحت ابواب الفوضى والحرب الاهلية خاصة وان تجربة انتفاضة اذار 1991 والاقتتال الكردي الكردي في كردستان العراق ماثلة للاذهان؟ وماهي السدود الكفيلة بمنع طوفان يغرق المنطقة في حالة اختفاء صدام حسين المفاجىء؟ ومن هي القوى التي ستملأ فراغ مابعد صدام؟ وما موقع ايران في مثل هذه الحالة؟

واذا كانت واشنطن قادرة على تجاهل خطر الحرب الاهلية وتفكك افغانستان، فان مصالحها البترولية والاستراتيجية لاتسمح لها اخذ موقف المتفرج من تطورات ما بعد صدام، ومن هنا نسمع اليوم بانشغال مراكز البحث والقرار السياسي الامريكية بمراجعة سياستها تجاه العراق.

ان الخوف من المستقبل المجهول في منطقة استراتيجية كالعراق والخليج يجعل من هذا السؤال امرا ملحاً بحاجة لجواب، وليس في سياسة الاحتواء اجابة على ذلك، وهذا اكدته محادثات الامير سلطان بن عبد العزيز وزير الدفاع السعودي مع المسؤولين الامريكان ابان زيارته لواشنطن، حيث قال مسؤول سعودي (هيرالد تريبيون 4/3/1997) "ان المسألة الاستراتيجية ليست ابقاء او رفع عقوبات الامم المتحدة عن العراق، بل هي كالتالي: ان صداما لن يدوم الى الابد، فما الذي نعمله وما الذي نفكر به ونخطط له لفترة ما بعد صدام ؟"

الخيارات الامريكية المتاحة:

- الاستمرار في نهج الاحتواء: ان خير من يمثل هذا الاتجاه هو انطوني ليك مستشار الرئيس الامريكي لشؤون الامن القومي سابقاً، واحد مهندسي هذا المفهوم، وحجته في تفضيل استمرار الاحتواء هو: اذا كان الاحتواء يؤدي غرضه فلماذا التغيير؟

ان من مزايا هذا المنحى هو الاستمرارية في وقت لم يعد العراق يشكل خطرا على احد خاصة بعد ان وضع على حد تعبير المسؤولين الامريكان بـ "صندوق". كما ان انشغال واشنطن باولويات اخرى مثل الصين واوروبا، وطبيعة الرئيس كلينتون الحريصة على الشأن الداخلي اولا، والضغوط الكويتية والسعودية، كل ذلك يصب لصالح الابقاء على الوضع الحالي، على الاقل لنهاية عهد الرئيس كلينتون.

ان حالة التوتر القائمة في الخليج خدمت المصالح الامريكية في انفراد امريكا بالنفوذ الاقتصادي والعسكري هناك، وبدون شك استمرار التلويح بخطر صدام كفيل باستمرار وتبرير هذا النهج، خاصة وان فرصة التعاون العراقي الايراني غير واردة للعقد التي تتحكم في عقلية قادة البلدين.

- من الاحتواء الى الاسقاط: يعكس هذه الرؤية التقرير الذي اعده معهد واشنطن لابحاث الشرق الاوسط، الذي نتاج عامين من الجهود، وشارك في اعداده نخبة من السياسيين من الحزبين الجمهوري والديمقراطي وعدد من

الخبراء والسياسيين منهم وزير الخارجية الامريكي الاسبق الكسندر هيغ والسفراء جين كيركباترك وماكس كاميلمان والمدير السابق للاستخبارات الامريكية جيمس وولسي والسيناتور جوزيف ليبرمان وعضو مجلس الشيوخ الامريكي ورئس لجنة العلاقات الدولية بنجامين غيلمان، حيث تدعو توصيات التقرير الادارة الى :"اتخاذ خطوات عملية كفيلة بدفع الجهود الهادفة الى اسقاط نظام صدام حسين . . وفي هذا السياق من الافضل للادارة الامريكية ان توضح الاهداف التي تعتزم تحقيقها وتتخذ المبادرات الضرورية للحفاظ على مصالحها بدل تمكين صدام حسين من تحديد سرعة ووجهة الاحداث"، كما يدعو التقرير الادارة الامريكية الى التدخل بحزم وفاعلية للعمل على وقف مسيرة التفسخ التي تمر بها جهات المعارضة العراقية، واصدار بيان يوضح معارضتها للتقارب مع بغداد ورفضها رفع الحظر المفروض على العراق. كما يوصي التقرير بان تنشر الادارة الامريكية "قائمة الافضليات التي سيحظى بها الشعب العراقي في حال اقدامه على اسقاط نظام صدام حسين".

وقد لايكون من قبيل الصدف ان يدعو ادوارد مورتمر، احد كبار محرري صحيفة الفايننشال تايمز البريطانية والقريب من الاوساط الامريكية والبريطانية، في مقال له بتاريخ 12/3/1997، الى اعتماد سياسة واضحة تدعو لاسقاط النظام، قائلاً: "ان المشكلة الحقيقية هي ان العقوبات في حالة العراق ليست جزءاً من استراتيجية لاسقاط صدام"، وبما ان هذا السقوط سيكون على الاغلب من داخل قصره وهذا امر لايتوقع حصوله مالم يشعر المحيطون بصدام بان مخاطر الاستمرار مع صدام هي اكثر من التخلي والانقلاب عليه، ويقترح مورتمر من اجل ذلك، الاعلان صراحة بان لارفع للعقوبات الا بتغيير النظام، وتقديم صدام وزمرته لمحاكمة دولية كمجرمي حرب على غرار ماحصل في البوسنة ورواندا، وبأعطاء المحكمة صلاحية عقد صفقات بتخفيض العقوبات على من يتعاون من المتهمين مع المحكمة.

ومهما كانت المسوغات القانونية لمثل هذا الاقتراح، الا ان العقبة الحقيقيه هي سياسية، فمثل هذا القرار كي يصدر عن الامم المتحدة سيكون بحاجة لموافقة فرنسا وروسيا، وحتى لو تم ذلك ستبقى الصين رافضة لأي سابقة قد تستخدم ضدها في المستقبل.

ان التلويح ببقاء العقوبات الى حين مجيء نظام حكم عراقي مقبول دوليا، لايحل اشكالية ضبط حالة مابعد سقوط صدام وضمان عدم سقوط البلاد في حالة فوضى وحرب اهلية، وان محاكمة مجرمي الحرب في البوسنة او رواندا لم تمنع من استمرار الفوضى. وحال المعارضة العراقية من عرب واكراد لاتختلف في تناقضاتها عن البوسنة او رواندا.

في غياب قرار امريكي بالاستعداد لحكم العراق مباشرة وادارة شؤونه لفترة معينة - وهذا غير متوفر حاليا- تصعب المغامرة في اسقاط صدام دون توفر البديل.

- التأهيل المشروط: ان المواصفات الامريكية للبديل عن نظام صدام جعلت من استمراره ضرورة. فواشنطن ترفض بديلاً شيعياً، رغم كون الشيعة يشكلون الغالبية السكانية، كما ترفض واشنطن بديلا اداته الاكراد او طرفه الاقوى هم الاكراد، وذلك لاسباب تتعلق بالاستراتيجية الامريكية التي تعادي ايران وتحالف تركيا، من هنا جاء تركيز واشنطن على اعتماد وسيلة الانقلاب العسكري او انقلاب القصر كوسيلة لتغيير قمة الهرم مع الابقاء على الجسم السياسي والاجتماعي للهرم الحاكم.

ولكن فشل محاولات تغيير رأس الهرم دون تلاشي بقية الهرم، يجعل من "التأهيل المشروط" بديلا محتملا ينطلق من الاعتبارات التالية:

- بلغ العراق من الضعف مما يجعله على استعداد لتقبل اي شروط ، وطالما طالبت بغداد واشنطن بقبول الحوار، ملوحة بالمصالح النفطية.

- بعد تنفيذ قرارات الامم المتحدة الخاصة بالتسلح اصبح العراق دولة ضعيفة غير قادرة على تهديد الاخرين، وفي قرارات الامم -القرار 687 و 1501- الآليات الكافية لابقاء الرقابة الدائمة على العراق عسكريا واقتصاديا.

- "الزحف الاخضر" اي الخطر الايراني كما سمته وزيرة الخارجية الامريكية مادلين اولبرايت في مناقشات لجنة الشؤون الخارجية للكونغرس الامريكي، هو الخطر الحقيقي لامريكا واسرائيل.

- رغم اهمية التواجد العسكري الامريكي في الخليج، الا ان تكرار انفجارات الرياض والخبر، وتصاعد الضغوط الشعبية والمحلية قد تجعل من سحب بعض هذه القوات ضرورة، بالامكان تعويضها بادخال العراق مجددا لجة الصراع مع ايران، خاصة هناك استعداد حكومي عراقي للقيام بهذا الدور مجددا.

- اما على صعيد الصراع العربي-الاسرائيلي، فان فك ارتباط العراق بهذه القضية هو في اعتماد مفهوم "القبول بما يقبله الفلسطينيون ودول الجوار"، اضافة الى اهمية العراق في استيعاب الفائض السكاني الفلسطيني في حالة التوصل الى اية تسوية شاملة مع سورية ولبنان.

-واكدت الاوساط المقربة للعاهل الاردني بان موضوع تأهيل العراق ومستلزمات ذلك سيكون موضوع نقاش الملك حسين في لقائه المرتقب مع الرئيس كلينتون، استنادا الى تعهدات عراقية (ابان زيارة طارق عزيز وحامد حمادي الى عمان) بتنفيذ قرار تدمير اسلحة الدمار الشامل و"التزاما عراقيا وضمانات مع القبول بأي ضوابط دولية لاعطاء الطمأنينة لدول الخليج والكويت"، (الدستور 24/3/1997)، واي دور للملك حسين في هذا الشأن سيعيد نفوذه مجددا في العراق كوسيط لاغنى لبغداد عنه.

كل هذا يتطلب استعدادا امريكيا للمراجعة والتدقيق في تحديد ايجابي وواضح لاهداف السياسة الامريكية تجاه العراق بعيدا عن التناقضات:

فآمريكا تريد عراقا قويا ضد ايران، ولكنها تريده بذات الوقت ضعيفا تجاه الخليج !!

كما تريد استمرار هيمنة التيار القومي على الحكم لمواجهة الاصولية الاسلامية، ولكنها بذات الوقت لاتريد للعراق دورا عربياً فاعلا يتقاطع مع الرؤية الامريكية لسلامة اسرائيل!!

تريد احترام حقوق الانسان والديمقراطية ولكنها ترفض اي لعبة ديمقراطية تؤدي الى وصول التيار الشيعي السياسي للحكم، وتطالب بحماية الاكراد ولكن دون السماح لهم بممارسة حقهم في تقرير المصير.

وعلى واشنطن التوفيق بين معارضة الرياض والكويت لمثل هذا النهج خاصة بعدم تسوية مشكلة الاسرى التي تعطيها الكويت اهمية كبرى، وحاجة السعودية الاستمرار في مستوى صادراتها النفطية التي ستتأثر بعودة العراق النفطية ومطالبته بحصته التقليدية في الاوبك.

وهناك مشكلة التوفيق بين الاصرار على تنفيذ العراق لكافة التزاماته بمافي ذلك التعويضات، وحاجة العراق الى المساعدات وحتى الاعانات لاسترجاع عافيته.

وكيف ستوفق واشنطن بين صورة صدام حسين المظلمة التي زرعتها في الرأي العام الامريكي، وبين الحاجة للتعايش معه؟

واخيرا وليس اخراً سيبقى السؤال الكبير: ماهي ضمانات عدم نكوث صدام حسين في المستقبل؟ في وقت لم تمارس القيادة العراقية اي مراجعة او انفتاح، ولاتزال تتحدث عن انتصارات عسكرية ويصف وزير الاعلام العراقي، امريكا بـ "اكبر دولة توتاليتارية في العالم".

ان هذه الصعوبات قد تصبح "صداع رأس" بالنسبة لحاكم مثل كلينتون حريص على نتائج استطلاع الرأي الامريكية اكثر من تسوية المشاكل العالمية او حقوق الانسان في هذا البلد او ذاك، الامر الذي يجعل من مقولة "ليس بالامكان خير مما كان" هو رائد الدبلوماسية الامريكية وهكذا يتم ا لاحتفاظ بالاحتواء كسياسة ثابتة مادام صدام حسين وبيل كلينتون بالحكم.

(الملف العراقي، العدد 64 - نيسان 1997)

❋ ❋ ❋